



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

ما بعد الوساطة العلاقات العراقية - الإيرانية - السعودية قراءة في التوازنات والأمن الإقليمي

مصطفى السراي



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍّ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلولٍ عمليّةٍ جليّةٍ لقضايا معقدةٍ تهّمُ الحقلين السياسيين والأكاديميين.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2024

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

ما بعد الوساطة العلاقات العراقية - الإيرانية - السعودية قراءة في التوازنات والأمن الإقليمي

مصطفى السراي*

شكل الاتفاق الإيراني - السعودي في العاشر من مارس/آذار في العام الماضي، نقطة تحول كبيرة على صعيد العلاقات الثنائية والعلاقات الإقليمية وردود الفعل الدولية، هذا الاتفاق، الذي حدث تحت رعاية صينية، وبوادر عراقية، كان الحدث الأبرز في التحولات الجيوسياسية في المنطقة، إذ شكل الاتفاق بين القطبين المنافسين خطوة نحو إعادة رسم المنطقة من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية، فضلاً عن المتغيرات الدولية التي تساهم عملية الاستقرار في العلاقات بين إيران والسعودية في إعادة رسمها في المنطقة، لا سيما وأن الاتفاق تم برعاية وضمن صيني، اللاعب الدولي الأبرز في منطقة الشرق الأوسط الذي يحاول سد الفراغ الأمريكي.

ساهمت هذه المتغيرات في صياغة شكل آخر للعلاقات العراقية - الإيرانية - السعودية، شهدت هذه العلاقات الثلاثية متغيرات كبيرة وكثيرة خلال العقدين الماضيين، فقد اعتبر العراق ساحةً للتنافس والصراع بين القطبين الإقليميين بكافة الأشكال، السياسية، الاقتصادية، الأمنية، وحتى الثقافية، التي بدورها ولدت حالة من عدم الاستقرار العام الداخلي والإقليمي للعراق، لا سيما في طبيعة التعامل والعلاقة بين السعودية وإيران، وانطلاقاً من أهمية دراسة طبيعة العلاقات الثلاثية في ضوء المتغيرات الحاصلة في المنطقة، لا سيما بعد أحداث طوفان الأقصى وتصاعد وتيرة الحرب في غزة، عقد مركز البيان للدراسات جلسة حوارية لمجموعة من صناع القرار في السياسة الخارجية والنواب السابقين في مجلس النواب العراقي وأكاديميين والمتهمين في الشأن الخارجي العراقي، الهدف من هذه الجلسة هو مناقشة العلاقات العراقية - الإيرانية - السعودية ما بعد الوساطة في ضوء المتغيرات الجارية في الإقليم، تُعد هذه الورقة خلاصة لما تم طرحه ومناقشته في الجلسة، حيث حاولنا من خلالها تثبيت الآراء والمقترحات والقراءات في العلاقات الثلاثية.

* مدير الدراسات السياسية في مركز البيان للدراسات والتخطيط.

أربع محطات رئيسة في العلاقات العراقية الإيرانية السعودية

غالباً ما تصرفت السعودية وإيران كمنافسين جادين بغرض النفوذ في الشرق الأوسط، خاصة في منطقة الخليج، وذلك منذ الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979 والحرب العراقية – الإيرانية 1980_1988. وفي حين تعرّف كل من الدولتين عن نفسها بأنها دولة إسلامية، فإن الاختلافات والتباينات الموجودة في سياساتهما الخارجية بالكاد تكون أكثر دراماتيكية، ويعد العراق منطقة التنافس الأبرز والأكبر بين الدولتين لاعتبارات جغرافية، سياسية، اقتصادية، أمنية، دينه، إذ يعد العراق المنطقة البرية العازلة بين الدولتين بحكم الموقع الجغرافي له، وكذلك طبيعة التكوين المجتمعي العراقي ذات الأغلبية الإسلامية الموزعة بين الطائفتين الإسلامية الأبرز (الشيعة والسنة).

هذا العامل لعب دوراً بارزاً في تكوين النظام السياسي العراقي بعد عام 2003، الذي شكل على أساس مكونات طائفي مناطقي، وهذا الأمر يشكل تحدياً لإيران، التي تعد نفسها الدولة الحامية للمذهب الشيعي في المنطقة والعالم، والأمر لا يختلف في السعودية التي تعد نفسها قائدة ومحرك المذهب السني في المنطقة والعالم، نتيجة هذه العوامل وغيرها كانت هناك أربع محطات زمنية لعبت دوراً بارزاً في العلاقات الثلاثية في عراق بعد التغيير.

إذ تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة التغيير، والمرحلة الثانية في مرحلة الفراغ الاستراتيجي، وتمثلت المرحلة الثالثة، التي عدت مرحلة الأمن والتوازن، ومرحلة التحول الشامل المحطة الرابعة.

مرحلة التغيير

ولم يدفع الغزو الأمريكي في 2003 وسقوط صدام حسين الرياض إلى تطوير حوار دبلوماسي مع الدولة الجديدة، حيث نجد هناك مفارقات في توجهات الدول الخليجية في المنطقة، وخصوصاً العراق بعد 2003 مع التغيير الأمريكي، بالرغم أن أغلب الدول، وعلى رأسهم المملكة العربية السعودية، والتي ترتبط باتفاق استراتيجي ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وهناك عدة هواجس تتخوف منها الدول الخليجية آنذاك في التعامل مع التغيير السياسي في العراق وهي¹:

1. احتمالات تزايد مكانة ودور العراق في الاستراتيجية الأمريكية في مقابل تراجع مكانة

1. محمد كريم كاظم، مصطفى فاروق مجيد، العراق ومنطقة الخليج العربي، سباق المكانة والدور الاقليمي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 96، 6102، ص 86

دول مجلس التعاون الخليجي .

2. الشكوك من انتقال التجربة العراقية إلى دول مجلس التعاون الخليجي وتهديد استقرار أنظمة الحكم فيها.

3. القلق من تعزيز النفوذ الإيراني في العراق ما يرفع مكانة إيران الإقليمية ودورها.

ومع هذا، رحبت دول مجلس التعاون الخليجي بقرار التغيير السياسي بالعراق، إلا أن هذا الترحيب كان بحذر شديد، ولكن بالنهاية، اتفقت مع الموقف الأمريكي في العراق وهو الموقف الرسمي الصادر في الإعلام، من جانبها واجهت إيران تناقضات عديدة، منها أن المكاسب التي سوف تحققها من سقوط النظام الحاكم المعادي لإيران بالعراق فرصة رائعة هذا من جانب، ومن جانب أخرى أن وجود القوات الأمريكية في العراق سيشكل تهديد مباشر لإيران، وبالذات أن الولايات المتحدة تعتبر أن إيران المحور الثاني للشر، وعلى هذا فإن إيران بداية الأمر كانت ترفض وجود القوات الأمريكية في العراق، وكان الرفض من قبل كبار القادة، وعلى رأسهم المرشد الأعلى (علي خامنئي).

لكن مع بدء العمليات العسكرية لقوات التحالف الدولي على العراق وبداية سقوط النظام السابق بدأت إيران تتعامل وتتكيف مع الأمر كأنه واقعاً لا محال منه، والدليل على ذلك هو مشاركة إيران في المؤتمر الإقليمي للدول المجاورة للعراق المنعقد في الرياض عام 2003، ووافقت على البيان الختامي للمؤتمر، والذي لم يندد بالتواجد الأمريكي في العراق²، في الوقت نفسه لم تعلن إيران عن موقفها وسلوكها تجاه الولايات المتحدة بشكل مباشر، وما عزز هذا الشيء هو إغلاق الحدود الإيرانية بوجه مجموعة من أنصار الاسلام، وكذلك لم تعطي إيران أي أهمية للانتهاكات التي حصلت على أراضيها من قبل المقاتلات الأمريكية³، مع هذا فإن قول (محمد خاتمي) كان معززاً أكثر للموقف حينما قال (إن الولايات المتحدة أصبحت جارتنا في الغرب، كما في الشرق وعلينا أن نتعايش مع الواقع الأمريكي في المنطقة رغم مرارة ذلك)⁴.

2. اوراد محمد مالك كموته، الرؤية الامريكية للعلاقات الايرانية-العراقية(3002-3102)، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين، ص 701.

3. المصدر نفسه

4. رشا حمدي ، موقف ادارة بوش للبرنامج النووي الايراني ، مجلة العلوم السياسية ، العدد 351، القاهرة ، 3002، ص 803

مرحلة الفراغ الاستراتيجي.

في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 صادق مجلس النواب العراقي على الاتفاقية الأمنية التي وقعت بين الجانب الأمريكي والجانب العراقي، والتي تنص على بدء سحب القوات الأمريكية في العراق بتاريخ لا يتجاوز حزيران/يونيو 2009 وإلى أن يتم سحب جميع القوات في وقت لا يتعدى عام 31 كانون الأول/ديسمبر 2011، حيث نصت الاتفاقية في المادة (24) على سحب القوات الأمريكية من العراق في وقت لا يتعدى 31 كانون الأول/ديسمبر 2011 بشكل كامل.⁵

كان هذا العامل الأثر البارز في تاريخ العلاقات الثلاثية، كون العراق آنذاك يشهد توتراً في العلاقات العربية وإشكاليات عديدة مع الدول، وعلى رأسهم السعودية، الذي كثيراً ما اتهم العراق، السعودية بتمويلها للإرهاب والمجاميع الإرهابية التي تززع الأمن الداخلي العراقي، لذلك كان انسحاب القوات الأمريكية، عاملاً ذو أثر سلبي وإيجابي، بالنسبة لإيران، كان ذلك فرصة جيدة لعدم الوجود الأمريكي العادي، والأمر الذي يوفر فرصة التوسع في العلاقات مع العراق بشكل أكبر صرحت في يناير/كانون الثاني 2012 على أن الانسحاب هو انتصار عظيم للجميع أطراف الشعب العراقي، وقد حاول التدخل والتغلغل بعمق في هذا الوقت، بسبب إزاحة أهم عائق أمامها ألا وهي القوات الأمريكية في العراق.⁶

ومن جهة أخرى، كانت السعودية تشعر بالقلق حيال ذلك، بسبب العلاقات توتر العلاقات مع العراق، وكانت تحاول أن تحل هذا التوتر من خلال وجود القوات الأمريكية الحليفة للسعودية، وعلى الرغم من الجهود الدبلوماسية لترطيب الأجواء بين السعودية والعراق وأبرزها كان افتتاح السفارة العراقية في الرياض وتعيين (غانم الجميلي) سفيراً للعراق في السعودية عام 2009، وفي عام 2012 قد عينت السعودية (فهد الزيد) سفيرها بالأردن سفيراً غير مقيم في العراق، والذي رحبت الحكومة العراقية بذلك بحماسة آنذاك⁷، إلا أن هذا لم يسهم بشكل حقيقي في تبني خيار

5. نص الاتفاقية، موقع الامانة العامة لرئاسة الوزراء، متوفر على شبكة المعلومات الكترونية الانترنت ، للمزيد ينظر الرابط www.cabinet.iq

6. جاسم محمد حاتم ، الدور الايراني في الشرق الاوسط : المتغيرات الاقليمية (العراق - سوريا انموذجاً) ، المركز الديمقراطي العربي ، مذكرات ايرانية ، العدد 4 ، المانيا ، يونيو 9102، ص 471

7. جريدة الشرق الاوسط، الحكومة العراقية ترحب بحماسة بقرار السعودية بتعيين سفير غير مقيم في بغداد، عدد 93121، 22 شباط، 2102.

تحسين العلاقات الثنائية أو حتى العلاقات الثلاثية. وحول السبب في ذلك، قال الباحث مازن الزبيدي «ما بعد عام 2003، لم يكن لدينا سياسة خارجية واضحة، ومازلنا حتى اليوم نفتقد رؤية واضحة، وأيضاً عند الحديث عن النظام السياسي بعد عام 2003، أنه لا يمتلك رؤية معينة والنظام السياسي غير منظم».

مرحلة الأمن والتوازن...

منذ سيطرة تنظيم داعش الإرهابي على الأراضي العراقية، شهدت علاقات العراق الخارجية تحولاً كبيراً جداً لا سيما مع الدول المجاورة جغرافياً، وأهمها وعلى رأسها إيران والسعودية، لأسباب جغرافية وأمنية وسياسية، وتحول مسار السياسة الخارجية تحول كبير في تبني «دبلوماسية الإرهاب» التي حاولت توضيح أن القوات المسلحة وحدها غير كافية لهزيمة التنظيمات الإرهابية، ما لم يرافق ذلك جهود خارجية تعزز التعاون الدولي والإقليمي في مواجهة الإرهاب من خلال ضبط الحدود ومنع تسلل الأفراد الإرهابيين وتخفيف منابع التمويل للتنظيمات الإرهابية⁸، وكانت إيران من أول الدول التي أعلنت عن تعاونها مع العراق في هذا الملف، إذ في 26 سبتمبر/أيلول 2015 شكّل تحالف رباعي من (روسيا، إيران، العراق، سوريا) من أجل زيادة الجهد الاستخباراتي في الحرب ضد داعش، كذلك السعودية التي انضمت إلى التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة لمحاربة تنظيم داعش، وفي هذه المرحلة حاول العراق استثمار الجانب الأمنية في سياسته الخارجية وعلاقاته مع الدول، وكذلك تداعيات الاتفاق النووي الإيراني الذي جعلت أغلب دول المنطقة تعيد التفكير بطبيعة العلاقات الإيرانية، في هذا الجانب يقول د. سعد السعدي في عام 2015، عندما وُقِع الاتفاق النووي بين إيران والولايات المتحدة، حضر مجموعة من الخبراء الاستراتيجيين والعسكريين الذين كانوا حاضرين في بعض الاجتماعات برئاسة الرئيس أوباما. جلسوا مع الخبراء السعوديين، وكان أحد الخبراء السعوديين، إبراهيم المرعي، يسأل رئيس الوفد الأمريكي «كيف تفضلون التعاون مع إيران، وهي تعتبر خصماً لكم، مع مراعاة مصالح الدول الخليج الستة التي هي شركاء لكم؟» رد رئيس الوفد أن الولايات المتحدة تفضل التعامل مع خصم عقلائي على شريك غير عقلائي. وبالطبع، كانت هذه صدمة استراتيجية للسعودية، مما دفعها إلى إعادة التفكير في خططها

8. ياسر عبد الحسين، مئة عام من السياسة الخارجية العراقية 1291-1202، دائرة الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والسياحة والاثار العراقية، بغداد، 1202، ص 137.

الاستراتيجية ومصالحها مع العلاقات الخارجية والتحالفات الأخرى مع الولايات المتحدة ومع الصين ومع روسيا والدول الأخرى.

مرحلة التغير الشامل...

بدأ التفكير بالشكل الجدي في بداية عام 2017، وخاصة مع وصول الرئيس الأمريكي (ترامب) إلى رئاسة الولايات المتحدة، والذي حاول إرجاع العلاقة السعودية العراقية من أجل احتواء إيران ومنافستها في العراق. كما حاول إعادة تحديد دور إيران في الساحة العراقية إلى الخلف، وليس طردها، نظراً لصعوبة هذه العملية، بسبب العمق التاريخي والثقافي والحضاري ما بين الاثنين وكذلك لا بد أن يوجد عمق عربي في العراق يرجع علاقته مع عمقه العربي ومكانته العربية السابقة.

لذا بدأ التنسيق من أجل إنشاء (المجلس التنسيقي لتطوير العلاقة بين العراق والسعودية) والذي شكل هذا المجلس وثيقة الارتباط بين السعودية والعراق من جديد من أجل توطيد العلاقة بين البلدين من عدة نواحي و سياسات مشتركة بين البلدين من ناحية الحدود والتجارة و الإعمار و مكافحة الأرهاب و تصدير النفط⁹، لذا زاد الاهتمام بالعراق بعد تولي زمام القيادة في السعودية ولي العهد (محمد بن سلمان) الذي حاول التعامل مع العراق وفق القنوات الدبلوماسية ومن خلال اتجاهين وهما¹⁰ :

1. تفعيل دور السفارة السعودية في العراق والتعامل مع الحكومة العراقية على نحو مباشر دون الحاجة إلى واسطة من بعض القوى النسبة.

2. تبني دبلوماسية المسار الثاني وهي الاقتراب من الشخصيات الشيعية العراقية المؤثرة كما حدث مع زيارة الشخصية الشيعية السيد (عمار الحكيم) وكذلك الشخصية الشيعية السيد «مقتدى الصدر».

وهذا ما تؤكد السيدة ليلي الخفاجي التي تقول (إن حدوث تغيير دراماتيكي في القيادة السعودية أدى لصالح تحسين العلاقات، كما حدث تطور في الديمقراطية بالعراق، مما جعل العراق

9. الاء طالب خلف ، مستقبل العلاقات العراقية السعودية ما بعد داعش التحديات والفرص، مجلة الدراسات الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، جامعة بغداد ، العدد 27- 37 ، 8102، ص 323.

10. اياد العنبر ، العراق و جيرانه ونظرية اللعبة ، بحث منشور في مجلة الشرق الاوسط ، 22 ابريل 9102

أكثر نضوجاً اليوم، يبدو أن هناك استقراراً نوعياً وقوة سياسية تؤمن بتحقيق توازن إستراتيجي في العلاقات الإقليمية).

مسار الوساطة...

في الحديث عن مسار الوساطة، من المهم أن ننطلق من سؤال محوري ومهم وهو لماذا لم تحدث هذه الوساطة في الأعوام السابقة على سبيل المثال عام 2008، 2007، 2006، وفي هذا الإطار، يؤكد السيد حيدر الملا، (الحديث عن العلاقات ما بين السعودية وإيران هو الحديث عن صراع فكري عقائدي، وهذا صراع امتد هذا الصراع منذ تغير النظام السياسي في إيران بعد الثورة الإيرانية عام 1979، والأحداث التي حصلت في المنطقة توضح ذلك، مثل أحداث الحرب العراقية الإيرانية وحرب الخليج الثانية، وأحداث احتلال العراق عام 2003، الذي جعلت العراق أرض خصبة لهذا الصراع)، وهذا يشير إلى أن العلاقات الثلاثية لم تكن علاقات مرنة أو سلسلة، ليس فقط بعد الثورة الإيرانية وإنما تمتد إلى جذور أقدم من ذلك، فمنذ تشكيل الدولة العراقية كانت هناك علاقة متوترة ومعقدة بين الطرفين، إذ كانت قضية الحدود الإشكالية الأبرز في العلاقات مع إيران، والإشكاليات المتولدة بعد تشكيل المملكة السعودية، وكان من بينها النهج السياسي الذي أدى إلى تعقيد طبيعة العلاقات بين البلدين.¹¹

وهذا ما يؤكد الباحث مازن الزبيدي إذ يقول (ولا يمكن نكران أن العلاقات السعودية_العراقية كانت شائكة منذ العهد الملكي، والوثائق التي نشرت مؤخراً للسنوات السابقة تحتوي على مذكرة أمريكية من واشنطن للعراق عن شكوى نوري السعيد حول تدخلات ومساعدات تقدمها المملكة السعودية للحزب الشيوعي. وهذا أمر غريب، لأن الحزب الشيوعي العراقي آنذاك كان معارضاً للحكومة العراقية)،

وكذلك ما يؤكد د. محمد العكيلي الذي يقول (منذ البداية، لم تكن دولة إيران والمملكة العربية السعودية على رفاق، وكذلك لم تكن على وفاق مع العراق، والتاريخ يثبت ذلك، يعني قبل تأسيس الدولة العراقية، كانت المملكة العربية السعودية، من الناحية العقائدية والطائفية والاقتصادية، باختلاف وموقف سلمي مع العراق وإيران)، وهذا يؤكد أن مسار العلاقات قد تحول

11. ياسر عبدالحسين، مصدر سبق ذكره، 241-741.

كثيراً بين الأطراف خلال فترات زمنية، طبيعة تغير الأحداث بعد عام 2003، أن العراق كان العنصر الأقوى والأبرز في تغير طبيعة وشكل العلاقات بين الأطراف الثالثة، الذي جعلت من العراق ساحة لتصفية الحسابات والتنافس الإقليمي السياسي والاقتصادي والعقائدي.

ومع ذلك، لم يمنع هذا الوضع العراق من بذل العديد من الجهود الدبلوماسية في الحوار والتواصل من أجل تصحيح مسار العلاقات بين إيران والسعودية، وبهذا الصدد يقول الوكيل عمر البرزنجي (تنتهج الحكومة العراقية مسار دعم وتشجيع الحوار في المنطقة بما يعزز السلام والاستقرار في المنطقة وأن تكون بغداد منطلقاً للتقارب والمصالحة بين الدول، لا ساحة لتصفية الحسابات والحرب بالوكالة، إن التزام العراق بالتوازن في العلاقات بين طهران والرياض يشكل قاعدة أساسية من المهم اتباعها في سياستنا الخارجية، كما أن موقع العراق الجغرافي المجاور لكل من السعودية وإيران سيجعلهما ينظران إلى العراق كحائط صد وميدان تنافس).

لذلك، حاول العراق أن يتبنى دبلوماسية «المصالح والأيدولوجية» في العلاقة بين إيران والسعودية، إذ يقول البرزنجي (مسألة المصالح قضية لا بد منها، ولدينا مصالح ومصالحنا أن تكون العلاقة جيدة بين الأطراف جميعهم، ومصالحنا أيضاً أن تكون العلاقات بين الأطراف جيدة ومستقرة. من الناحية الثانية، نحن نعيش في زمن الحوار وتقبل الآخر، ومسألة اختلاف الناس في أي قضايا تعتبر من الخصوصيات، ونحن لا نجعل أنفسنا في مكانة الحكم الإلهي، نترك هذا الأمر للخالق حينما نختلف فيما بيننا، من جانب آخر أن الدبلوماسية العراقية تفتقر إلى الهوية، وطبيعة المتغيرات التي حدثت في المنطقة أخذت اتجاهات إيجابية، لكن أرى هنالك أيضاً مناطق توتر، وما يحدث في غزة وضح أنه لن يكون هنالك علاقات وترتيب دون تفاهم في المنطقة، وقضية الصراع السعودي الإيراني انتقلت من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة الهدنة، لكن هل واضح في المعالم والأفق أن ينتقل الوضع إلى مرحلة العلاقات الاستراتيجية، وتعبير عن الصراع العقائدي؟.

وعلى الرغم من ذلك، لعب العراق دوراً محورياً في أحداث العلاقات الإيرانية _ السعودية، بعد قطيعة دامت سبع سنوات، وذلك من خلال استضافة بغداد جولات حوارية لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، إذ بدأت المفاوضات بين الرياض وطهران في نيسان 2021، برعاية عراقية ولقاء غير معلن بين وفدي البلدين في المنطقة الخضراء ببغداد، كما استضافت بغداد من أبريل/نيسان 2021 إلى أبريل/نيسان 2022 خمس جولات من المحادثات بين مسؤولي البلدين، وقد اتفقت

السعودية وإيران على إنهاء حالة القطيعة الدبلوماسية بينهما، بعد وساطات وجولات من محادثات سرية وعلنية احتضنها العراق وعمان، الأمر الذي أوصل الجانبين إلى اتفاقية تهيئ الأرضية السياسية لعودة العلاقات الطبيعية بين الرياض وطهران ليتم فيما بعد إعلان الاتفاق وبنوده في الصين التي دخلت كداعم وضمن لما عُرف بالاتفاقية السعودية الإيرانية.

العراق ومستقبل الاتفاق السعودي الإيراني...

الحديث عن مستقبل الاتفاق وكذلك شكل العلاقة بين العراق وإيران والسعودية، يضعنا أمام سؤال مهم جداً، هو هل حقق الاتفاق أي مكاسب؟ في هذا الإطار يقول د. سعد حقي توفيق، لقد حقق الاتفاق السعودي الإيراني في مطلع العام 2023 مكاسب إيجابية للمنطقة والعراق، وتتمثل فيما يأتي: -

1. يفضي الاتفاق إلى تحويل العلاقات بين السعودية وإيران إلى علاقات سلمية مما سينعكس بدوره بشكل إيجابي على الاستقرار في المنطقة، وهذا سيصب في مصلحة العراق من حيث الاستقرار الداخلي.
2. إن تحول العلاقات بين البلدين إلى علاقات سلمية سيؤدي إلى فتح آفاق التعاون بين بلدان المنطقة.
3. سيزيد الاتفاق من فرص التعاون الإقليمية ولا سيما بين إيران ودول الخليج العربي.
4. سيستفيد العراق من هذا الاتفاق حيث سيزداد مستوى الحضور السعودي فيه، وسيتوسع التعاون العراقي - السعودي ليشمل بعض المجالات مثل الطاقة والتجارة والاستثمار.
5. سيعمل الاتفاق على تقوية الحكومة العراقية في الداخل.
6. سيعمل الاتفاق على زيادة الثقة بالحكومة العراقية عند دول مجلس التعاون الخليجي.
7. إن تأكيد الاتفاق على ضرورة توقف إيران على دعم الفصائل المسلحة في العراق، الأمر الذي سيعفي السعودية من دعم بعض الأطراف والقوى السياسية في العراق، وستذهب للتعامل مع الحكومة العراقية مباشرة.

8. إن التفاهم السعودي - الإيراني سيعمل على تسهيل تفاهات مماثلة في اليمن ولبنان وسوريا.

العراق واستثمار الاتفاق...

للعراق فرص عديدة في استثمار الاتفاق من الناحية الأمنية، الاقتصادية، السياسية، وغيرها من العوامل التي تعود بالنفع على العراق والمنطقة، إذ يقول البرزنجي: وفي هذا السياق يمكن للعراق استغلال هذا الاتفاق السعودي الإيراني لصالحه من خلال ما يلي

- المملكة العربية السعودية وإيران من الدول الإقليمية المؤثرة، وهما نقطة ارتكاز أمن منطقة الخليج، وأي صراع أو صراع فالتنافس بينهما ينعكس سلباً على المنطقة، كما ينعكس التقارب والاتفاق بينهما على الوضع الأمني. والسياسة في المنطقة بشكل عام والعراق على نحو خاص. ومن ثم فإن الاتفاق يمكن أن يخفف التوترات السياسية والأمنية في العراق. حوارات الوساطة في بغداد بين السعودية وإيران سلطت الضوء على دور العراق في الجانب السياسي الإقليمي باعتباره راعياً للحوار والتقارب والتهدئة، وليس ساحة تصفية الحسابات.
- من جهة أخرى، يساهم التقارب السعودي الإيراني في زيادة فرص الاستثمار داخل العراق، إذ سيكون بمثابة رسالة للمستثمرين حول تراجع دائرة المخاطر والتوترات، كما أن الاستقرار هو أحد عوامل جذب الاستثمار، إذ إن المملكة العربية السعودية من الدول التي أعلنت رغبتها في الاستثمار في العراق، حيث سبق أن عرضت شركة المراعي استصلاح أراضي واسعة في صحراء السماوة أيضاً في تطوير المنافذ الحدودية مع العراق إذ قامت المملكة بصيانة وبناء منفذ عرعر ولديها رغبة في فتح منافذ أخرى.
- مكاسب اقتصادية، إذ إن السعودية وإيران والعراق بلاد غنية بالنفط والثروات الطبيعية، ويمكن استثمار هذا التقارب والاتفاق بما يخدم توحيد السياسات النفطية وتبادل فرص تبادل الخبرات والاستثمارات وتطوير الطاقات بما يخدم مصالح الجميع.

مدى نجاح الاتفاق....

إن نجاح الاتفاق واستمراره، والذي قد يكون له آثار إيجابية على العراق، يحتاج إلى جملة من الأمور، وهذا ما يؤكد د. سعد حقي توفيق، حيث يشير إلى ضرورة توافر مجموعة من العوامل لضمان لنجاح الاتفاق

1. إن نجاح الاتفاق سيعتمد على تطور الأوضاع السياسية الإقليمية في المنطقة، ولاسيما، تطور قضية الحرب في غزة.

2. قضية التطبيع مع الكيان الإسرائيلي وتأثيرها في العلاقات السعودية الإيرانية.

3. مواقف الدول الكبرى والتدخلات الخارجية.

4. تأثير دور الدول العربية.

5. ضرورة وجود بنية مؤسسية ودول ضامنة لمتابعة تطورات الاتفاق، ويمكن أن يساهم العراق في هذا الإطار.

6. العمل على تعزيز الثقة بين البلدين عن طريق زيادة التعاون التجاري بينهما، ويمكن أن يساهم العراق في الخطوات المطلوبة لتعزيز واستعادة الثقة بين البلدين.

كذلك يؤكد البرزنجي، على أن تأسيس التوازن في العلاقات بين العراق وإيران والسعودية، يحتاج عدة أمور منها

- البحث مع الرياض وطهران امكانية تأسيس مجلس تنسيق عراقي - سعودي - إيراني يتولى ادامة وإدارة العلاقات وتنسيق المواقف بين اطراف هذا المثلث الحيوي في المنطقة.

- ومن جانب آخر تشجع الحكومة العراقية انتهاج الدبلوماسية الشعبية بين العراق والمملكة وإيران حيث يمكن ان يكون لها دور كبير في التقارب مثل اقامة البطولات الرياضية والمهرجانات الثقافية، ومثال ذلك ما حققته استضافة مدينة البصرة البطولة كأس الخليج 25 لكرة القدم.

- وبما أن العراق وإيران والمملكة العربية السعودية يعانون جميعاً من التغيرات المناخية إذ

تصدر إيران الترتيب العالمي في مؤشر الدول التي تمتلك اسوأ نوعية هواء، وتحتل بغداد المرتبة 24 والرياض المرتبة 75 من بين دول الشرق الأوسط في مسالة تلوث الهواء من المناسب أن يكون هناك تعاون كبير بين الجهات المعنية بشأن معالجة التغييرات المناخية والبيئية بما ينعكس ايجابياً على الأطراف المعنية.

كذلك يقول العيكلي (طريق التنمية، هذا يعتبر من المشاريع التي ستجمع بين الأضداد، أعتقد أن طرق التنمية العرضية من الشرق إلى الغرب والعكس، ستجبر المتضادين في المنطقة وما جوارها مما يجعل مصالحهم في العراق، وإن العراق ينهض ويخطط اقتصادياً ولديه مشاريع إقليمية ودولية، مما يجعله وسيطاً في أي مسألة مع الدول الباقية).

لم تكن العلاقة بين الدول الثلاثة مميزة بتاريخ جيد من العلاقات الثنائية أو الثلاثية، وحتى الآن، ما زال يعاني القطبان (السعودية، إيران) من معضلة مهمة وتتشكل محور العلاقة بين الاثنين، وكذلك مستوى الامتداد الإقليمي، الا وهي (المعضلة الأمنية)، واحداث الحرب في غزة تبين ذلك بشكل جلي، على الرغم من استمرار مجرى الاتفاق والعلاقات ما بين الطرفين، إلا أن هذا لم يحمي الخوف المتبادل والقلق من الطرفين، لاسيما من إيران، بسبب وجود ارتباط وثيق بينها وبين فصائل المقاومة المسلحة، التي دخلت على ساحة الحرب والصراع بشكل واضح، الأمر الذي يندرج بتصاعد وتيرة الاحداث سريعاً مما يجعل عملية الاستقرار الإقليمي الذي تحقق على ضوء الاتفاق في وقت سابق تكون مهددة كذلك، على المستوى الأمني، والسياسي، فضلاً عن الاقتصادي – التجاري ، الذي بدأت حالات القلق تتصاعد بشأن الأحداث غي البحر الأحمر، وما يقوم به الحوثيين هناك، وتداعيات الأمر في اليمن، التي تعد المعضلة الأمنية الأبرز بين الطرفين، والعراق ليس ببعيد عن الأحداث في المنطقة كثيراً، لا من الناحية السياسية أو الأمنية أو الاقتصادية، إلا أن العراق له القدرة أن يكون وسيط في الحلول وأن يكون جزء من الحل وليس الأزمة، مستثمراً حالة الاستقرار الداخلي العراقي، وكذلك عمليات الدعم الدولي والإقليمي لحكومة محمد شياع السوداني، التي يستطيع من خلالها بطرح مبادرة حل، تشمل جانين مهمين (اقتصادياً وامنياً)، إلا أن هذا الأمر يحتاج نضج في الرؤية العراقية حيال القضايا الاستراتيجية الداخلية والخارجية للعراق، وكذلك توافر شروط الطرف الضامن في العراق كي يستطيع تحقيق ذلك.

سيرة مختصرة للأسماء الواردة في الورقة:

1. عمر البرزنجي : وكيل وزارة الخارجية لشؤون متعددة الأطراف والوكيل القانوني للوزارة.
2. حيدر الملا : سياسي عراقي سني ، نائب في البرلمان العراقي الدورة الثالثة.
3. ليلى الخفاجي : سياسية عراقية مستشارة السيد الحكيم للمنظمات الدولية أمين المكتب السياسي تيار الحكمة الوطني عضو برلمان الدورة الاولى والثالثة.
4. د.سعد حقي توفيق: استاذ متمرس في العلاقات الدولية، له مؤلفات عديدة في العلاقات الدولية والسياسة الخارجية العراقية، واستاذ الدراسات الدولية في معهد العاملين للدراسات العليا.
5. مازن الزبيدي: كاتب وصحفي سياسي، متهم بالنقد الديني والفكر السياسي.
6. د.سعد السعدي: أستاذ الاستراتيجية والدراسات الدولية في كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد، وله مؤلفات عديدة في مجال السياسة الخارجية العراقية.
7. د.محمد العكيلي: معاون مدير مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية في مستشارية الأمن الوطني العراقي.